



الدراسة والتصويت

على مشروع القانون رقم 46-19

المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

عرض السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة
أمام الجلسة العامة بمجلس المستشارين

19 مارس 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أعرض على أنظار مجلسكم الموقر مشروع القانون رقم 19-46 المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، والذي صادقت عليه لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بالإجماع خلال اجتماعها يوم الأربعاء 17 مارس 2021.

وهي مناسبة أغتنمها للتنويه بالعمل الدؤوب للسيدات والسادة المستشارين وتعبئتهم من أجل إنجاح هذه الدورة الاستثنائية عموماً، وانخراطهم الجاد في دراسة ومناقشة مشروع هذا القانون خصوصاً، كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر العميق للسيد رئيس لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية وكافة أعضائها على تفهمهم وتقديرهم للأهمية التي يكتسيها هذا المشروع وحرصهم على إخراجه في أقرب الآجال، فبتظافر جهود الجميع وبفضل النقاش الغني والبناء، تمكننا اليوم من إضافة لبنة قانونية قوية من شأنها تعزيز صرح البناء المؤسسي لهيآت النزاهة والحكمة الجيدة في بلادنا.

فقد أكد صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في العديد من الخطب المولوية السامية على ضرورة تعزيز النزاهة وتخليق الحياة العامة ومحاربة الفساد، مما دفع بالحكومة إلى تفعيل هذه التوجيهات الملكية وجعلها خياراً استراتيجياً لا محيد عنه، وإحدى الأولويات التشريعية من أجل إرساء النزاهة ومكافحة كل مظاهر الفساد في الحياة العامة.

وعلى هذا الأساس، كان لا بد من استخلاص الدروس من تجربة الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، على مستوى العوائق الموضوعية التي أضعفت موقعها وحالت دون تمتيعها بكافة الضمانات والآليات التي تمكنها من تفعيل الصلاحيات المخولة لها.

وقد عمل دستور 2011 على الارتقاء بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها إلى مصاف المؤسسات الدستورية، إلى جانب هيئات ومؤسسات دستورية أخرى تختص بتوطيد قيم ومبادئ الحكامة الجيدة، كما حددها الدستور في بابه الثاني عشر، لكن

مضمون القانون 12-113 الذي أوكل إليه تصريف مهامها، اعترضته صعوبات على مستويات عدة نرصد منها على سبيل المثال لا الحصر افتقار هذا النص للآليات التي تضمن لهذه الهيئة القدرة على ممارسة صلاحياتها الدستورية على مستوى المبادرة والإشراف وكذا الضمانات القانونية المخولة لمأموريها من أجل مباشرة البحث والتحري.

من هذا المنطلق، وبعد مصادقة بلادنا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، كان لابد من الاشتغال على مراجعة المنظومة القانونية بغاية ملاءمتها مع أحكام هذه الاتفاقية، وترسخ الاقتناع بهذه المراجعة بعد صدور بلاغ الديوان الملكي بتاريخ 14 دجنبر 2018 على إثر استقبال وتعيين رئيس الهيئة؛ حيث جاءت مضامينه مؤكدة على ضرورة تفعيل الأمل للمهام التي أوكلها الدستور لهذه الهيئة الوطنية.

السيد الرئيس السيدات والسادة المستشارون،

تجسيدا لهذا المنظور الجديد، ومن أجل إذكاء الدينامية المطلوبة في المجهود الوطني لمكافحة آفة الفساد، يستهدف مشروع القانون 46.19 المعروض على أنظار حضراتكم، النهوض بأدوار الهيئة كمؤسسة قادرة على إشاعة قيم النزاهة والشفافية والتدبير الرشيد، ومؤهلة لمواجهة التطور الكمي والنوعي لمظاهر الفساد، مستئنسين في ذلك بالمعايير المتعارف عليها بخصوص هيئات مكافحة الفساد، خاصة ما يتعلق بالاستقلالية وتوسيع مجال التدخل والجمع بين الحكامة والوقاية والمكافحة، وذلك وفق رؤية يؤطرها مبدأ التعاون والتكامل بين الهيئة ومختلف المؤسسات وسلطات إنفاذ القانون، حيث، بمقتضى هذا القانون، ستتبوأ الهيئة دورا رئيسيا في نشر قيم النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد، ودورا متميزا في مجال المساهمة في مكافحة الفساد مع باقي السلطات والهيئات الأخرى.

وفي هذا السياق، تضمن مشروع هذا القانون مقتضيات جديدة موزعة على أربع وخمسين (54) مادة، وسبعة (7) أبواب، تستهدف توسيع نطاق مهام الهيئة، ومراجعة آليات اشتغالها وقواعد تنظيم عملها ونظام حكامتها، بغاية تحقيق درجة النجاعة والفعالية

المطلوبة في عملها، أخذاً بعين الاعتبار الأدوار المسندة لعدد من السلطات والهيئات المتدخلة في المجال، من أجل محاصرة ظاهرة الفساد بالوسائل الوقائية والردعية المتاحة. وتتمثل أهم مستجدات هذا المشروع في أربعة محاور أساسية:

أولاً: توسيع مفهوم الفساد

من خلال تبني مفهوم أكثر استيعاباً لأفعال الفساد يشمل المخالفات الإدارية والمالية، ويشمل أيضاً ما قد يجرمه المُشَرِّع مستقبلاً من أفعال، بدل اعتماد مفهوم ضيق يقتصر على جرائم الرشوة واستغلال النفوذ والاختلاس والغدر.

ثانياً: توسيع نطاق مهام الهيئة ومجالات تدخلها

حيث تم استحضار ثلاثة أبعاد أساسية في المهام المنوطة بها وهي:

- البعد التخليقي المتمثل في نشر قيم النزاهة من خلال إعداد استراتيجيات وطنية متكاملة للتنشئة التربوية والاجتماعية بشراكة مع كل الفاعلين التربويين والاجتماعيين؛
- البعد الوقائي المتمثل في الإسهام في وضع سياسة وقائية من الفساد عبر آليات الاقتراح وإبداء الرأي وتقديم التوصيات وإنجاز الدراسات والتقارير الموضوعاتية في كل ما يتعلق بالتوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة في المجال، والآليات والتدابير والإجراءات الكفيلة بتنفيذها على الوجه الأمثل؛
- وأخيراً البعد التدخلي المتمثل في الإسهام في مكافحة ظاهرة الفساد عبر تلقي التبليغات والشكايات والمعلومات ودراستها والبت فيها وتمكين الهيئة من وضع يدها على حالات الفساد التي تصل إلى علمها تلقائياً ودون أن تكون مقيدة بوجود شكاية أو تبليغ، وكذا التنصيب مطالبة بالحق المدني في قضايا الفساد المعروضة على القضاء.

ثالثاً: تقوية عمل مأموري الهيئة في مجال إجراء الأبحاث والتحريات

حيث سيتمكن هذا المشروع الهيئة من آليات اشتغال تستجيب لمتطلبات المهام المنوطة بها، وعلى الخصوص تعزيز الوضع القانوني لمأموريها وصلاحياتهم، من خلال

تحويلهم إمكانية الولوج إلى المقرات الإدارية والمهنية وطلب المعطيات ذات الصلة بالملفات موضوع تحرياتهم وجمعها ودراستها وتحليلها، وإنجاز المحاضر انطلاقاً من الزيارات والمعاینات والاستماع إلى الأشخاص المعنیین، وإمكانية التماس تسخير القوة العمومية وتطبيق العقوبات التأديبية والجنائية على كل الأشخاص الذين يعرقلون عمل المأمورین دون مبرر قانوني، كل ذلك مع مراعاة الضمانات المتعلقة بالحقوق والحريات الأساسية للأفراد وكذا خصوصية بعض المرافق الحساسة.

رابعاً : إعادة النظر في اختصاصات أجهزة الهيئة، والتنصيب على تعيين

ثلاثة نواب لرئيسها

بغرض ضمان فعالية الهيئة في أدائها، أدخل مشروع القانون مجموعة من التعديلات على الاختصاصات المنوطة بأجهزتها، من أبرزها إحداث لجنة دائمة لدى مجلس الهيئة تتكون من الرئيس وثلاثة نواب له معينين من قبل مجلسها، تكلف بدراسة ملفات القضايا المتعلقة بحالات الفساد المعروضة عليها، واتخاذ القرارات المتعلقة بها باسم المجلس، وذلك بإحالة استنتاجاتها وتوصياتها إلى الجهات المعنية بتحريك مسطرة المتابعات الإدارية أو الجنائية. ويطلع رئيس الهيئة المجلس على المعطيات المتعلقة بجميع الملفات التي عرضت على الهيئة وأحيلت إلى اللجنة الدائمة.

وفي نفس السياق، خول مشروع هذا القانون لرئيس الهيئة إعداد كل الآليات اللازمة لتمكين الهيئة من ممارسة اختصاصاتها، من إعداد مشاريع القرارات المزمع عرضها على مجلس الهيئة وإعداد مشاريع النظام الداخلي للهيئة والنظام الخاص بالصفقات والنظام الأساسي الخاص بالموارد البشرية العاملة بالهيئة وتقريرها السنوي، وغيرها من النصوص، التي تعرض على مجلس الهيئة من أجل التداول والمصادقة.

**السيد الرئيس
السيدات والسادة المستشارون،**

مع التسليم بأهمية التشريع الجنائي كأداة رادعة لمختلف جرائم الفساد، فإن مقارنة الظاهرة تستلزم رؤية أكثر شمولية، رؤية تتأسس على صياغة سياسات وطنية مندمجة وفعالة ومنسقة في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وذلك من خلال تقوية صلاحيات وأدوار كل الفاعلين، بما يُمكن من تعزيز مناخ الثقة وتحقيق نتائج ذات أثر ملموس على عيش المواطن وكافة الفاعلين الاقتصاديين، من أجل مواصلة مسيرة بناء مغرب قوي تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.